Al-Mukhtar Journal of Social Science 43 (2): 189-201, 2025
Doi: https://doi.org/10.54172/ba8g5933

Research Article Open Access

الهجرة والدينامية الفلاحية بسهل تافراطة: العلاقات والانعكاسات ورهانات التنمية القروية

بوڭلبة إسماعيل[1]*

الباحـــث الاول[1]*: شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

المســـــتخلص: تعد ظاهرة الهجرة إحدى إشكالات العصر الحالي، فالنمو المتزايد للهجرة بأنواعها المختلفة دفع مجموعة من الباحثين للبحث عن العوامل التي تدفع الجماعات البشرية للتنقل خارج مجالها الجغرافي، وهذه الحركية المجالية لم تختزل ذاتها في الانتقال من مكان إلى مكان آخر فقط، بل أصبحت تؤثر في مستويات عدة خاصة على المستوى الفلاحي الذي يؤثر بدوره في البنية السوسيو مجالية والاقتصادية للمجتمع الريفي الأصلي، وتظهر هذه التأثيرات بالخصوص في المجالات التي تعاني من الهشاشة الاجتماعية. تتناول هذه الدراسة الهجرة والدينامية الفلاحية في المجال السهل لتافراطة بشمال شرق المغرب من خلال تسليط الضوء على العلاقات والتفاعلات بينهما وانعكاسات ذلك على التحولات السوسيو مجالية والاقتصادية وعلى تنظيم المجال الريفي بشكل عام.

الكلمات المفتاحيـــة: سهل تافراطة، الهجرة، الدينامية الفلاحية، التحولات السوسيو مجالية والاقتصادية، التنمية القروية

[1]***Corresponding author:**
Smail Bouguelba
smail.bouguelba@ump.ac.ma
Department of Geography, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed I University, Oujda, Morocco

Received:
02/08/2025

Accepted:
11/10/2025

Publish online:
31/12/2025

Migration and agricultural dynamics in the Tafrata plain: relationships, repercussions, and challenges for rural development

Abstract: The phenomenon of migration is considered one of the problems of the current era. The increasing growth of migration in its various forms has prompted a group of researchers to investigate the factors that drive human groups to move outside their geographical area. This spatial mobility is no longer limited to movement from one place to another; rather, it has begun to affect multiple levels, particularly the agricultural level, which in turn impacts the socio-spatial and economic structure of the original rural community. These effects are particularly evident in areas suffering from social fragility. This study examines migration and agricultural dynamics in the Tafrata Plain in northeastern Morocco, shedding light on the relationships and interactions between them and their implications for socio-spatial and economic transformations and the organization of the rural area in general.

Keywords: Tafrata Plain, migration, agricultural dynamics, socio-spatial and economic transformations, rural development

The Author(s) 2024. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

المقدمة:

تشهد العديد من الدول النامية في العالم حاليًا معدلًا غير مسبوق من التحضر. ومن الواضح أنه، على عكس تجربة الدول المتقدمة، لا تتوافق عملية التحضر التي تشهدها الدول النامية مع التصنيع السريع، بل هي نتيجة للضغط السكاني المتزايد على الأراضي في المناطق الريفية (Kasahun, 2000). إن فهم دينامية الهجرة بأنواعها المختلفة، وخاصة في المناطق الريفية، يمكن أن يوفر صورة شاملة للعلاقات المتبادلة بين الهجرة والأنشطة الزراعية والتنمية الريفية بحيث لا يمكن فصل التنمية الريفية المرتبطة بالأنشطة الزراعية، عن دعم الموارد البشرية (Kusumo, Kurnia, Setiawan, & Tirtosudarmo, 2023). تُظهر الدراسات المتعلقة باستجابات الهجرة لتغير المناخ على سبيل المثال، والتي تعتمد على تحليل ديناميات الهجرة والسياسات المصاحبة لها، صورة أكثر تعقيدًا ودقة، فالنزوح السكاني غالبًا ما يكون نتيجة لتداخل مجموعة من العوامل المتشابكة(Newland, 2011) .

تجسّد العلاقة بين الهجرة والتحول الزراعي ديناميات سبل عيش المجتمعات الريفية، وتطرح العلاقة بين الحركات السكانية والدينامية الفلاحية تحديات كبرى على صعيد التنمية المجالية والاجتماعية والحفاظ على الرأسمال البشري بالمجال القروي، بالإضافة إلى قدرة المجالات الفلاحية على تعبئة الموارد المالية الناتجة عن الهجرة الدولية في اتجاه استثمارات منتجة. كما يبرز ضمن نفس الموضوع رهان التقليص من التفاوتات المجالية بين المجال الريفي والحضري، وضمان العدالة في توزيع البنيات التحتية والخدمات الأساسية، إلى جانب الحاجة إلى تدبير مستدام للموارد الطبيعية، خاصة في ظل التغيرات المناخية وتوالي سنوات الجفاف. وهي رهانات تفرض اليوم إعادة التفكير في السياسات الفلاحية، بما يحقق توازناً تنمويًا يراعي خصوصيات المجال ويعزز صموده أمام التحولات السوسيو–اقتصادية والبيئية المتسارعة.

يسجل المغرب نسبًا كبيرة فيما يخص الهجرة، إذ وصل عدد المهاجرين إلى الخارج سنة 2002 قرابة 2.6 مليون مغربي أي ما يعادل 10% من مجموع ساكنة المملكة، وتشكل أوروبا القطب الجاذب بامتياز للمهاجرين المغاربة (85%) متبوعة بالبلدان العربية (9%) ثم أمريكا الشمالية 6% (50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، 2005، ص58). هذه الهجرات في الغالب ما يكون منطلقها الأول من المجالات الريفية. وفي السياق نفسه تشكّل الهجرة في حوض جرسيف بالمغرب الشرقي بشكل عام، وبالمناطق الريفية لسهل تافراطة على وجه الخصوص، إحدى أهم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تستدعي الدراسة والتحليل، وترتبط بمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية التي أثرت في التركيبة السكانية والنشاط الاقتصادي بالمنطقة. لقد أضحت المجالات الريفية لسهل تافراطة تشهد تحولات في مختلف مجالاتها خصوصا الفلاحية منها، وما رافق ذلك من تدهور النشاط الفلاحي التقليدي وهجرات قروية أفرغت هذه المجالات من رأسمالها البشري. وفي المقابل أصبحت تستثمر عائدات المهاجرين الدوليين المنتمين

للمنطقة في مجموعة من المجالات خاصة في قطاع الزراعة، ولاسيما غراسة الزيتون، التي لم تعد تراهن على الإنتاج من أجل الاستهلاك العائلي فحسب، بل أصبحت تراهن على اقتصاد السوق.

إشكالية الدراسة:

تشكِّل الهجرة، سواء المحلية أو الدولية، ظاهرة مركبة تتقاطع بعمق مع التحولات التي يعرفها القطاع الفلاحي بالمجالات الريفية. وتُبرز العديد من الدراسات أن الأسر الزراعية بسهل تافراطة شمال شرق المغرب تعتمد الهجرة خيارًا استراتيجيًّا للتكيُّف مع محدودية الدخل الفلاحي وضعف فرص التشغيل، وتُستخدم التحويلات المالية الناتجة عن عائدات الهجرة الدولية في تمويل أنشطة فلاحية أو في تنويع مصادر الدخل، ما يؤشر على وجود علاقة بين دينامية الهجرة والبنية الاقتصادية الفلاحية. تترتب على هذه العلاقة مجموعة من الانعكاسات خاصة في إعادة توجيه الاستثمارات الفلاحية، وتغير أنماط العيش والإنتاج، وتفكُّك المنظومات الفلاحية التقليدية، كما تطرح هذه التفاعلات جملة من الرهانات التنموية، من بينها استدامة النشاط الزراعي، وتوازن التوزيع الديمغرافي، وتعزيز صمود الأسر الريفية أمام التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وبناء عليه اختُزلت إشكالية الدراسة في سؤال مركزي مفاده: إلى أي حدٍّ تمثِّل التحولات التي عرفها القطاع الفلاحي بسهل تافراطة عاملًا محددًا في تفاقم ظاهرة الهجرة، وما مدى تأثير الهجرات بدورها في إعادة تشكيل الدينامية الفلاحية؟

أهداف الدراسة:

إن هذا البحث ينطلق من جملة أهداف يتطلع لبلوغها، ومن هنا تصبو الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

–تحليل العلاقة بين الهجرة وتغيرات النشاط الفلاحي وتحديد تأثير الهجرة في استقرار السكان الريفيين وكذا تقييم مدى تأثير الهجرة في التغيرات الديموغرافية.

–استكشاف الديناميات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالهجرة والفلاحة وانعكاساتها على المجال مع اقتراح حلول تدبيرية لتعزيز التوازن بين الهجرة والتنمية الفلاحية المستدامة.

منهجية الدراسة وأدواتها:

اعتمدت هذه الدراسة على منهج وصفي تحليلي وميداني يستهدف فهم العلاقة بين الهجرة والدينامية الفلاحية وانعكاساتهما على المجال في سهل تافراطة بشرق المغرب، عبر جمع البيانات الأولية باستخدام استبانات ومقابلات شبه موجَّهة مع الفاعلين المحليين، فضلًا عن الملاحظة الميدانية. مع الاستناد إلى مصادر ثانوية مثل الدراسات السابقة والتقارير الرسمية لتعزيز الإطار النظري. وقد جرى تحليل المعطيات

الكمية باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية وتحليل المعطيات النوعية من خلال تحليل المحتوى لاستخلاص العوامل المؤثرة والتفاعلات بين الهجرة والقطاع الفلاحي، كما استُخدم المنهج التاريخي لتتبع مسارات الهجرة عبر الزمن وتحليلها داخل المجال المدروس، بدراسة التطورات التاريخية التي أثرت في اتجاهات التنقل السكاني وأنماطه وتشمل رصد العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية التي شكلت دوافع الهجرة.

المجال الجغرافي للدراسة:

يضم سهل تا فراطة إداريًّا أربع جماعات ترابية مغربية تابعة للجهة الشرقية وهي هوارة أولاد رحو ولمعيريجة التابعة لإقليم جرسيف وقطيطر وسيدي علي بلقاسم التابعة للنفود الترابي لإقليم تاوريرت. ويتموضع سهل تافراطة في الضفة اليمنى لواد ملوية بين جرسيف وواد زا بحيث؛ يعد من أهم السهول الموجودة بحوض جرسيف، يمتد في اتجاه الشرق إلى جبل أولاد أعمرو وحوض واد العابد، كما يحده جنوبا كتلة دبدو وجبال سيدي لحسن ويحده من الناحية الجنوبية الغربية سهل معروف ومن الناحية الشمالية واد ملوية. طرأت على المجال مجموعة من التحولات المجالية غيَّرت نمط عيش السكان والأنشطة المعتمدة نتيجة لمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية، ما أثَّر في حجم الدينامية الفلاحية وفي الموارد الطبيعية وطرق استغلالها (بوكـلبة، 2024، ص29). في العقود الأخيرة، وبالتزامن مع الدينامية الفلاحية أصبح معدل الهجرة من أرياف تافراطة إلى خارجها مثيرًا للقلق خاصة مع تزايد أعداد المهاجرين من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية.

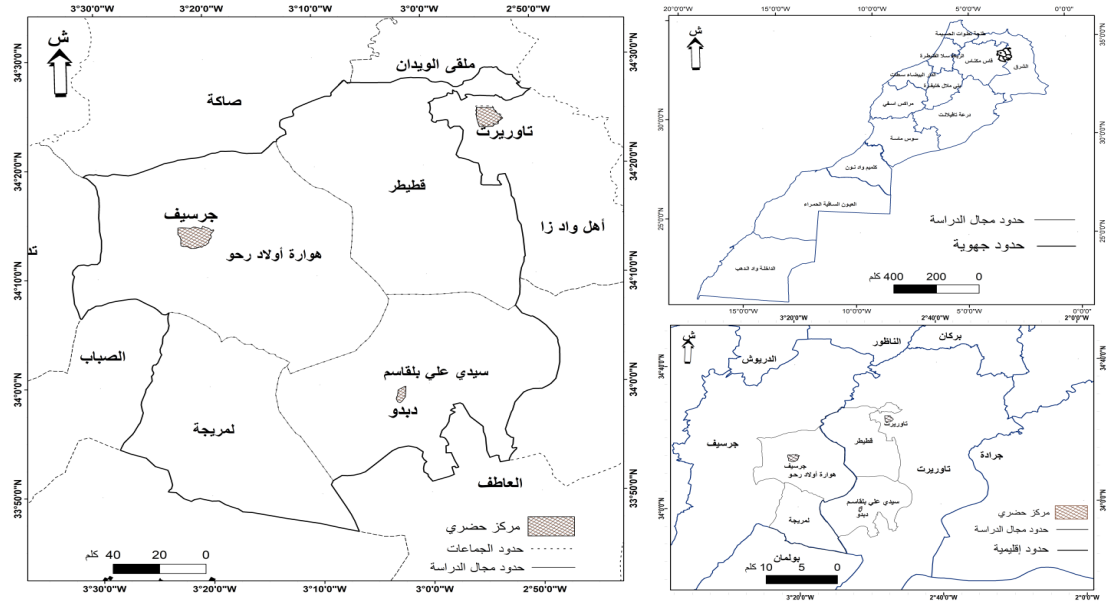

شكل رقم01: توطين مجال الدراسة ضمن إطاره الإقليمي والجهوي والوطني

المصدر: اعتماد على التقسيم الجهوي المغربي سنة2015

1. النتائج والمناقشة

1.1 الهجرة بسهل تافراطة: اتجاه الحركات والعوامل المتحكمة فيها وانعكاساتها المجالية

ليس من السهل الغوص في التاريخ السكاني لمجال الدراسة التي تعد من المناطق المغربية القروية التي تميزت بتحركات السكان باستمرار في إطار عملية الانتجاع، ولقد عرفت قبائل *السجع وهوارة أولاد رحو والأحلاف* بداية الاستقرار في الفترة الاستعمارية والتي اقتصرت حركية سكانها بين المجال السهلي والمجال الجبلي والهضبي القريب في إطار ظاهرة الانتجاع مرحلة أولى، إذ طغت عليها تحركات موسمية معتمدين في ذلك على الفلاحة البورية والرعي، ويقومون بالترحال نحو الأراضي السهلية خلال فترة الحصاد في الصيف ثم يعودون إلى أقدام الجبال أو الهضاب العليا، حيث الغطاء النباتي، لكن مع توالى السنوات تغيرت الوضعية ولم تدم طويلا حيث بدأ السكان يتجهون نحو الاستقرار في السهول بسبب قوة الجفاف وعوامل تاريخية وبشرية، وبعد ذلك اضطر الكثير منهم إلى الهجرة خارج مجالهم الجغرافي في مرحلة ثانية في اتجاهات متنوعة كالمجالات المجاورة وصولا إلى العاصمة الشرقية وجدة. نتج عن هذه الحركية على المستوى الاجتماعي نتائج سلبية، إذ يؤدي وصول موجات متتالية من سكان الأرياف إلى زيادة كتلة سكان المدن العاطلين عن العمل، وتتعارض هذه التغيرات الاجتماعية مع الجانب الاقتصادي في كثير من الأحيان، وفي الواقع مدينة وجدة مثلا التي هاجر إليها عدد مهم من سكان أرياف المغرب الشرقي، ومنها أرياف مجال الدراسة مثل غيرها من المدن المغربية، هي مجال حضري تتداخل فيه التأثيرات الحضرية والريفية، لكن هذه العلاقات الاجتماعية والظروف الاقتصادية ليست الوضعية التي يريدها المهاجرون، فالمدينة غالبًا ما تكون فقط خطوة قبل المغادرة للخارج (Belrhitri, 2020, p. 84) على اعتبار أن أغلب التحركات كانت في البداية في اتجاه أوروبا وذلك خلال أواخر الستينيات (استمارة ميدانية،2022) وكان الهدف منها هو البحث عن مصادر إضافية لتحسين أوضاع الأسر.

لم يعد الكثير من سكان الأرياف الشرقية المغربية (ما يقرب من ربع العائلات الريفية)، الذين هلكت قطعانهم بسبب موجات الجفاف في (1945–1946)، يعتمدون على هذا الدخل وحده، في حين أن عددًا كبيرًا من صغار المربين يعيشون على نظام مختلط (تربية الماشية والعمل بالأجر المؤقت) وكان العمل في المناجم مصدرًا مهمًا للدخل، ففي الخمسينيات من القرن الماضي أضاف ظهور الشاحنات الأولى بين أكبر المربين إلى العوامل السابقة لتسريع حجم التحولات بهذه المجالات وأصبح الجمل الذي كان رفيقًا أساسيًا للتنقل البدوي أقل وجودًا وعديم الفائدة بين المربين الصغار واستبدلت به الشاحنة عند كبارهم (Lazarev, 2012, p. 30). وكنتيجة لذلك عرف سهل تافراطة تحولات سوسيو– مجالية مست الجانب السكاني والاقتصادي عبر تكسير الإنتاج التقليدي المحلي بنهج اقتصاد ربحي رأسمالي يعتمد على المدينة مركزًا للهيكلة المجالية وعلى استغلال الموارد الطبيعية بشكل مكثف، ما سرَّع من تدهورها وتخلخلت البنية السكانية والروابط العائلية القبلية ونزح الرُّحَّل إلى المدن القريبة كمدينة تاوريرت وجرسيف والمناطق الأخرى؛ بحثا عن العمل وتحسين المستوى المعيشي.

جدول رقم 1: اتجاهات الهجرة القروية ببعض قبائل سهل تافراطة سنة 1951

القبيلة	مناجم الشرق المغربي	الغرب المغربي	المجموع
أهل واد زا	162	31	**193**
لكرارمة، السجع، أحلاف	160	53	**213**

SURCE : AZAM P.)1951 – (l'émigration temporaire au Maroc oriental. CHEAM

–الصادق عبد الحق. (2013) ص 149. وحميمي عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص63.

لقد شكَّل الاستغلال المنجمي من طرف السلطة الاستعمارية حلقة مهمة في تراجع الثقل الديمغرافي في بوادي مجال الدراسة، ما أسهم في تنامي ظاهرة الهجرة القروية، خاصة مع صعوبة التكيف مع فترات الجفاف المتوالية مع تسجيل تراجع دور الترحال؛ بسبب القيود المجالية للتحركات القبائل التي وضعها المستعمر فأسهم في هجرة عدد مهم من السكان للعمل في مناجم الشرق وإلى الغرب للعمل في الأراضي الزراعية. فمن الناحية الاقتصادية فقدت القبائل أهم وسائل إنتاجها، بعد نزع أخصب أراضيها على يد المستعمرين الذين ما فتئت أعدادهم تتزايد بشكل سريع، وتقلص مجالها الحيوي (الزراعي والرعوي) فأسهم بشكل حتمي على تراجع إنتاجها، وبالتالي فقدان قدرتها وقوتها على التبادل التجاري في الوقت الذي تنامت فيه تجارة السلع الأوربية التي أصبحت تزاحم ما تبقى من المبادلات التجارية للقبائل (حميمي، 2016، ص. 64).

لقد انطلقت حركة نزوح سكاني مهم في البداية الأمر من داخل مجال القبيلة، تمثلت في النزوح من الجبال إلى السهول، لكن أمام الصعوبات المناخية وازدياد الهجرة نحو الخارج وتوجه الأطفال والشباب نحو الدراسة والعمل بالمدينة والاستثمار في أعمال التجارة، قامت عدة أسر بالهجرة نحو المراكز القروية داخل الجماعة والمدن المجاورة، خصوصا نحو مدينة تاوريرت وجرسيف ووجدة، وفي السياق نفسه يضم إقليم تاوريرت 3 مدن رئيسية (تاوريرت، والعيون سيدي ملوك ودبدو) تتباين بشكل كبير فيما بينها من حيث عدد السكان، إذ تستقطب مدينة تاوريرت لوحدها 69% من مجموع السكان الحضريين، تليها مدينة العيون بحصة 28% ثم مدينة دبدو بنسبة 3% ويمثل السكان الحضريون بصفة عامة 4.64% من مجموع السكان بالإقليم حسب آخر إحصاء وطني (منوغرافية إقليم تاوريرت، 2017 ص 2)، ما جعل ظاهرة التمدن من أهم المميزات التي تطبع ساكنة الإقليم. ويمكن حصر العوامل المحددة للهجرة في ثلاثة أسباب: (انعدام الشغل أو قلته بالقرية ومتابعة الدراسة في المدينة وجاذبية الهجرة نحو الخارج لتحسين مستوى المعيشة). تتنامى الهجرة بوتيرة سريعة بسهل تافراطة وتتجه الهجرة الداخلية أساسا نحو المراكز المحيطة به كما يتجه الشباب إلى الهجرة إلى الخارج، إذ شكَّلت الظروف الطبيعية الصعبة عامل أساسي على عدم استقرار السكان، وذات تأثير سلبي على المجال الفلاحي بالخصوص وانعكست بشكل سلبي وملموس على تنظيم المجال، كما يعد تحسين المستوى المعيشي والقرب إلى المرافق الصحية والتعليمية عاملًا مساعدًا على الهجرة، إذ تضافرت هذه العوامل في طرد عدد مهم من سكان دواوير مجال الدراسة باستثناء الدواوير التي عرفت دينامية زراعية مهمة جدا.

لقد أسهمت الهجرة الداخلية والخارجية في انخفاض أحجام الساكنة التي سجلت نسب نمو ضعيفة، بل سلبية، خاصة في مجال تدهور الموارد الرعوية بالسهل، والتي أسهمت في هجرة السكان باستثناء بعض الدواوير القريبة من المراكز الحضرية والقروية خاصة بالجماعة الترابية هوارة أولاد رحو ولمريجة. شد السكان النازحون رحالهم إلى المراكز الحضرية بإقليم تاوريرت التي لم تكن مستعدة لاستقبالهم بسبب ضعف بنيات الاستقبال، لذلك كان التفكير في البحث عن أماكن أفضل ويتعلق الأمر بالهجرة الخارجية التي كانت ناجحة إلى حد كبير (زروالي، 2007، ص. 194).

إن صيرورة التطور الذي عرفته موجات الهجرة الريفية إلى مدينة جرسيف هي امتداد للتيارات البشرية الآتية من المجالات الريفية المحيطة بالمدينة. وهكذا، استقطبت مدينة جرسيف سكان الجماعات منذ مجاعة1945، إذ إن 22% من سكانها استقروا بالمدينة ما بين 1931و1956، وأن 18,2 وهؤلاء التحقوا بها ما بين 1945و1956، و30 % استقروا بها ما بين 1975 و1982، وقد استمر هذا الوضع لتزداد حدته بعد موجة الجفاف التي ضربت المنطقة في سنوات الثمانينيات والتسعينيات"(بليط، 2017، ص. 46). وفي المقابل عرفت قصبة تاوريرت في بدايات تشكلها الحضري استقرارًا أوليًا لعدد من القبائل المجاورة، من بينها قبائل بني بوزكّو، وأولاد الميدي، والأحلاف، وأهل واد زا، والتي شكّلت النواة السكانية الأولى للمجال. غير أن المعطيات السوسيوديمغرافية المسجلة خلال منتصف التسعينيات تشير إلى تراجع ملحوظ في نسبة تمثيل هذه القبائل ضمن البنية السكانية للمدينة، فقد انخفضت نسبة قبائل بني بوزكّو وأولاد الميدي من حوالي 21% إلى ما يقارب 15.02%. كما شهدت قبائل الأحلاف وأهل واد زا، التي عُدَّت إلى عهد قريب من المكونات الأصلية للساكنة، تراجعًا بدورها، إذ لم تتعدَّ نسبتها على التوالي 5% بالنسبة لـ «لا رباع"، و4% لأولاد المهدي، و4.5% لأولاد سليمان (النهراوي، 2000، ص. 85). ويُعزى هذا التحول في التركيبة السكانية إلى عدد من العوامل البنيوية، من أبرزها تردي الوضع الأمني، وتوالي فترات الجفاف التي أسهمت في استنزاف الموارد الطبيعية المحلية بسهل تافراطة، ما عجّل بتسارع وتيرة الهجرة نحو مركز تاوريرت، كما أسهمت الأسواق الأسبوعية في تعزيز جاذبية المركز الحضري من خلال دوره الاقتصادي المتنامي. وقد بلغ هذا التحول المجالي ذروته عقب موجة الجفاف القاسية خلال ثمانينيات القرن الماضي، وهو ما تعكسه بوضوح خرائط التوسع العمراني للمدينة، التي توثق دينامية التمدين المتسارعة خلال تلك الفترة.

2.1 أثر التحولات الفلاحية على دينامية الهجرة القروية بسهل تافراطة

تعد التغيرات الديمغرافية بسهل تافراطة انعكاسًا مباشرًا للتحولات العميقة التي عرفتها علاقة الإنسان بالأرض، ومدى ارتباط هذه العلاقة بوفرة الموارد الطبيعية وتوظيفها في إطار نمط العيش السائد، سواء في بُعده الرعوي أو الزراعي، فقد أسهمت الدينامية الفلاحية، بوصفها مؤشرا مركزيا في التوازنات الاجتماعية والاقتصادية، في التأثير في بنية الاستقرار البشري، كما كانت عاملا حاسما في تسريع وتيرة التحولات المجالية،

خاصة في سياق الأزمات المناخية والضغط على الموارد الطبيعية. من خلال تتبع المسار الديمغرافي بسهل تافراطة بين سنتي 1971 و2021، يمكن تمييز أربع مراحل أساسية، ارتبطت كل منها بدرجات متفاوتة من الهجرة والتحول المجالي، حسب شدة العوامل المناخية والفلاحية والاجتماعية المؤثرة:

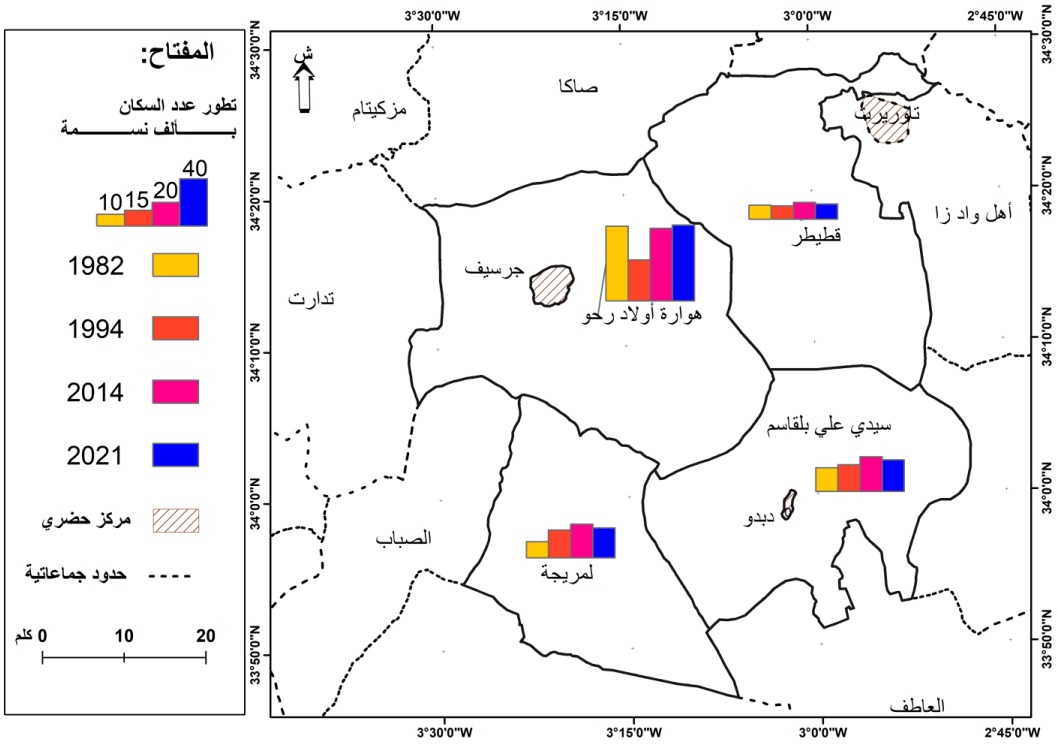

شكل رقم 02: تطور عدد ساكنة سهل تافراطة ما بين 1984 و2021

المصدر: الإحصاءات الرسمية المغربية للسكان والسكنى

إن الملاحظة الأولى المسجلة من خلال معاينة الخريطة هو تباين توزيع حجم السكان بالجماعات القروية لسهل تافراطة في جميع المراحل المعنية بالدراسة. تشكل من خلالها الجماعة الترابية لقطيطر أقل الجماعات من حيث عدد السكان، بينما تشكل جماعة هوارة أولاد رحو أكبر الجماعات الترابية من حيث تعداد السكان، ولقد شكلت 1994 سنة انخفاض السكان بالمجال بسبب تأثيرات فترات الجفاف خلال فترة الثمانينيات التي أسهمت في نزوح سكاني مهم، باستثناء جماعة لمريجة وسيدي علي بلقاسم الجبلية التي تزايد عدد سكانها بنسبة ضعيفة جدا، بينما شكلت سنة 2014 مرحلة زيادة مهمة لعدد السكان، لكن سرعان ما بدأ الانخفاض التدريجي للسكان من سنة 2014 إلى حدود سنة 2021.

- **المرحلة الأولى:(1971–1982)** تميزت هذه المرحلة بتراجع واضح في عدد السكان، نتيجة الهجرة القوية نحو المراكز الحضرية المجاورة، مدفوعة بأزمة الجفاف الحادة التي ميزت نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات. وقد كانت تداعيات الجفاف شديدة على الرُّحَّل والمربين، بفعل تقلص الموارد الرعوية وانخفاض صبيب المياه، ما اضطر العديد منهم إلى بيع جزء كبير من القطيع دون أن يحقق ذلك توازنا اقتصاديا يضمن استدامة نمط

العيش. غير أن جماعة هوارة أولاد رحو شكّلت استثناءً نسبيًا، بفعل تبنيها المبكر للزراعة المسقية وقربها من مدينة جرسيف، ما أسهم في خفض معدلات الهجرة بها.

– **المرحلة الثاني:(1982–1994)** استمر التراجع الديمغرافي خلال هذه الفترة، نتيجة استمرار الجفاف وأثره السلبي على النشاط الفلاحي، خاصة في السهول، في حين سجلت بعض الجماعات كـ «سيدي علي بلقاسم" و"لمريجة" ارتفاعًا نسبيا في عدد السكان، نتيجة انتقال الساكنة من المناطق الجبلية نحو السهل للاستقرار والاستغلال الزراعي، وهو ما يعكس دينامية داخلية للهجرة متجهة نحو التمركز الفلاحي.

– **المرحلة الثالثة:(1994–2014)** شهدت هذه المرحلة تحسنًا تدريجيًا في المؤشرات الديمغرافية بمعظم جماعات السهل، على الرغم من استمرار الهجرة، خصوصًا نحو الخارج. ويُعزى هذا التحسن إلى الدينامية الفلاحية الإيجابية التي عرفها سهل تافراطة، والتي أسهمت في خلق فرص الشغل وتحسين الدخل الفردي، ما شجع نسبيا على الاستقرار وإعادة تشكيل المجال على أساس فلاحي منتج.

– **المرحلة الرابعة:(2014–2021)** تميزت هذه المرحلة مجددًا بتراجع في عدد السكان، نتيجة التغيرات الديمغرافية (كاستعمال وسائل تنظيم الأسرة)، واستمرار عوامل الطرد المجالية، مثل تدهور الموارد الرعوية وتراجع الثروة الحيوانية، كما ونوعًا، وهو ما أضعف الأسس الاقتصادية للبادية الرحل، وأسهم في تفاقم الهجرة القروية نحو الحواضر.

إن تشخيص عوامل التحولات المجالية وآلياتها جعل من الممكن تسليط الضوء على العناصر المتحكمة في هذه الدينامية، والتي تجلت في هشاشة البيئة الطبيعية، ولا سيما قلة وعدم انتظام التساقطات، وارتفاع درجة الحرارة، ثم تعاقب الجفاف، ولا سيما طيلة العقود التي عرفت دينامية زراعية، ثم النمو السكاني الإيجابي الذي أدى إلى تكريس الضغط على المجال وافراغه بعض التدهور ونشاط الرعي الجائر عبر الضغط الحيوان (الماعز، الأغنام) ما نتج عنه تراجع الغطاء النباتي واختفاء بعض النباتات العشبية، فأسهم في تدهور التربة والمراعي بشكل عام، كما أسهم الانفتاح على المحيط الاقتصادي في الهجرة نحو المدينة مرحلةً أولى ثم إلى الخارج مرحلة ثانية. وعموما أسهمت الزيادة السكانية في حدوث انعكاسات اقتصادية واجتماعية ومجالية عبر الحمولة الديمغرافية التي عقدت شروط تنمية المجال وتوفير مستوى معيشي جيد في ظل تراجع الموارد الطبيعية للمجال الذي أصبح يعاني من الضغط الديمغرافي في كل أجزائه مع تسجيل اختلافات حسب المراحل التاريخية، لذلك فالنمو الديمغرافي يعد من أبرز التحديات التي تواجه التنمية الفلاحية.

تعكس العلاقة بين التحولات المجالية والدينامية الديمغرافية آثارًا مباشرة للهجرة الدولية التي انطلقت منذ ستينيات القرن الماضي، عقب انفتاح آفاق العمل في أوروبا، خاصة بإسبانيا. وقد أصبحت تحويلات المهاجرين

تمثل مصدر دخل رئيس للعديد من الأسر القروية، وأسهمت في توسيع المساحات الزراعية المسقية، وأثرت بشكل مباشر في دينامية السوق العقارية بمدينة جرسيف ونواحيها. وبحسب دراسة صادرة عن مرصد مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج سنة 2005، فإن حوالي 71% من تحويلات المهاجرين تُوجَّه للاستهلاك الأسري، في حين يُخصص 21% منها للادخار، و4% لدعم بعض العمليات الاجتماعية. أما سنة 2018، فقد أكدت معطيات مكتب الصرف أن قطاع العقار يستحوذ على النصيب الأكبر من هذه التحويلات (زروالي، 2019، ص. 252) ما يجعلها عاملا محددًا في إعادة تشكيل المجال المحلي. وعليه، فإن تدفقات عائدات الهجرة منذ منتصف التسعينيات شكلت رافعة محتملة لتحولات مجالية وفلاحية مهمة، وهو ما يستوجب تحليل دقيق للعلاقة بين هذه التحويلات والاستثمار في القطاع الفلاحي بمجال الدراسة، لتقييم أثرها الفعلي على تنمية المجال وتحقيق الاستدامة.

الخاتمة:

يتضح من نتائج الدراسة أن الهجرة بسهل تافراطة ظاهرة بنيوية، ارتبط بشكل وثيق بتحولات النشاط الفلاحي وبالقدرة على تدبير الموارد الطبيعية، ما يجعل من الدينامية الفلاحية عاملا مفسرًا مركزيًا للتغيرات الديمغرافية وإعادة إنتاج المجال المحلي. وفي هذا السياق، تُعد الهجرة القروية بمجال الدراسة نتاجًا مباشرًا لتفاقم الإكراهات البيئية والاجتماعية، إذ تشير الإحصائيات إلى أن التراجع الديمغرافي الملحوظ راجع بالأساس إلى التدهور المستمر في النشاط الرعوي، وتوالي سنوات الجفاف، وتراجع المردودية الفلاحية للأراضي الجماعية، كما أسهم ضعف ولوج الساكنة إلى البنيات التحتية والخدمات الأساسية في تسريع وتيرة الهجرة، سواء نحو المدن الداخلية أو نحو الخارج.

تُعد التحولات التي طالت القطاع الفلاحي بسهل تافراطة، بما في ذلك تفكك النظم التقليدية الرعوية وتراجع الدخل الزراعي، محفزًا رئيسًا على انخراط الفلاحين في مسارات الهجرة حيث ساهمت هذه الدينامية في دفع جزء كبير من الساكنة الريفية إلى الهجرة القروية والدولية، نتيجة لتقلص فرص الشغل وتراجع المردودية الزراعية. وأدت هذه الاختلالات خاصة من حيث ضعف الإنتاجية وتدهور الموارد الأساسية للمجال، إلى بروز الهجرة خيارًا استراتيجيًّا للأسر الريفية.

أسهم ظهور مراكز حضرية بسهل تافراطة في إنتاج نمط من التنمية المجالية غير المتكافئة، أفضى إلى تعميق الفجوة بين المجالين القروي والحضري، وذلك نتيجة اختلالات في توزيع الاستثمارات والبنيات التحتية والخدمات. وقد أدى هذا الوضع إلى فقدان المجال القروي لرأسماله البشري، بفعل الهجرة القروية المتزايدة نحو المدن المجاورة والهجرة إلى الخارج بحثًا عن فرص أفضل للعيش. غير أن هذه الهجرة، سواء كانت داخلية أو دولية، والتي تزامنت مع مرحلة تحول اجتماعي ومجالي عميق، لا تخلو من إمكانيات إعادة التأثير الإيجابي في

المجال الأصلي، عبر استثمار عائداتها المالية في تحسين ظروف العيش وتطوير الأنشطة الفلاحية والبنيات التحتية المحلية.

تتقاطع الهجرة مع الدينامية الفلاحية في مستويات متعددة، إذ تؤثر في إعادة تشكيل موازين القوى المحلية، وفي تعبئة الفاعلين الاجتماعيين وتوظيف الموارد المتاحة في سياق التنمية الترابية. غير أن هذه الدينامية تظل قاصرة عن معالجة التفاوتات الاجتماعية والمجالية البنيوية، في ظل استمرار موجات الهجرة غير الرجعية، وتهميش الفاعلين المحليين، وتراجع قدرة الجماعات القروية على تكييف مواردها الطبيعية مع متطلبات الاستدامة. وهو ما يستدعي بلورة سياسات عمومية شمولية، تُعزّز التكامل المجالي وتُعتمد على تدبير مستدام للموارد الفلاحية، بما يضمن توازنًا أكبر في التنمية الترابية.

وفي الختام لقد عالجت هذه الدراسة إشكالية محورية تتعلق بمدى تأثير التحولات التي عرفها القطاع الفلاحي في تفاقم ظاهرة الهجرة القروية والدولية، وتأثير الهجرة في إعادة تشكيل الدينامية الفلاحية بالمجالات الريفية لسهل تافراطة بشرق المغرب. وتبرز الرهانات المرتبطة بهذه الإشكالية ضرورة تحقيق تنمية فلاحية مستدامة تُقلص دوافع الهجرة من خلال توفير فرص عمل مستقرة وتحسين ظروف الأسر الزراعية. كما طرحت الدراسة إشكالية دور عائدات الهجرة الدولية في إعادة هيكلة النشاط الفلاحي عبر تنويع الأنماط الإنتاجية وتبني تقنيات جديدة، وهو ما يتطلب سياسات عمومية فعالة لتدبير الموارد وتحفيز الاستثمار المحلي.

مقترحات:

بناءً على نتائج الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات الآتية:

–ضرورة تحقيق العدالة المجالية بين أرياف تافراطة والمجال الحضري وشبه الحضري المحيط بها للتخفيف من الفوارق وتحقيق توزيع عادل ومتوازن للخدمات والبنيات التحتية.

– تعبئة التحويلات المالية من استثمار عائدات الهجرة الدولية بشكل منتج في الفلاحة بدل الاكتفاء بالاستهلاك أو الاستثمار في العقار بالمدن المجاورة. من خلال توجيه هذه العائدات نحو مشاريع فلاحية مدرة للدخل ومستدامة، خاصة في الزراعة المسقية.

–مواجهة نزيف الهجرة القروية من خلال خلق فرص محلية للشغل وتحسين جودة الحياة بالمجال القروي. وتحفيز الشباب على البقاء والانخراط في أنشطة اقتصادية بديلة داخل المجال لتجاوز الهشاشة السوسيو–اقتصادية والحفاظ على الرأسمال البشري.

– تقوية دور الفاعلين المحليين من خلال تمكين الجماعات المحلية والمجتمع المدني من آليات التخطيط والتدبير المجالي.

لتعزيز الحكامة الترابية لتكون أكثر فعالية.

–تعزيز التنمية الفلاحية المستدامة من خلال دعم الأسر الزراعية خاصة الزراعة الصغيرة والمتوسطة بتحسين وصولها إلى الموارد التقنية والمالية (دعم المشاريع الفلاحية)، وخلق فرص عمل مستدامة داخل القطاع الفلاحي، للحد من دوافع الهجرة القروية. ومواجهة تدهور الموارد الطبيعية، خاصة الرعوية والمائية، عبر تبني تقنيات فلاحية حديثة وفعالة.

–تشجيع تنويع الأنشطة الاقتصادية في الأرياف، بما يشمل تطوير الصناعات الغذائية والتحويلية (الخضروات والزيتون)، لتعزيز إعادة هيكلة القطاع الفلاحي وتقليل الاعتماد الكلي على النشاط الزراعي التقليدي.

–تعزيز البحث العلمي المتخصص لتتبع دينامية الهجرة والفلاحة، ما يسهم في توفير معطيات محدثة تدعم صنع القرار والفاعل الترابي لتنفيذ برامج ومشاريع تنموية تستجيب للتحديات المطروحة.

قائمة المصادر والمراجع:

1– بوكّـلبة، إسماعيل. (2024). التحولات السوسيومجالية بسهل تافراطة: من الرعي التقليدي إلى الزراعة المسقية (شمال شرق المغرب) [أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة]. 394 صفحة.

2– بليط، يوسف. (2017). التعمير بمدينة جرسيف بين الهجرة الريفية والتهيئة الحضرية [أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة]. 358 صفحة.

3– حميمي، عبد الحفيظ. (2016). دينامية المراكز الحضرية ودورها في تنظيم المجال الريفي وآفاق التنمية الترابية بممر وجدة–تاوريرت [أطروحة دكتوراه في الآداب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة]. 663 صفحة.

4– زروالي، علال. (2007). أي استراتيجية تنموية في ظل بوادي إقليم تاوريرت وتوسيع المجالات الحضرية؟ في أشغال الندوة الوطنية تاوريرت، 8–9 ماي 2007 (ص ص. 191–209). منشورات فريق البحث في الكتابة التاريخية وتقنيات الإعلام والتواصل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة.

5– زروالي، عدنان. (2019). الهجرة الدولية والتنمية المجالية والسوسيو اقتصادية بمدينة جرسيف. المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، (30)، 247–261.

6– النهراوي، الحسين. (2000). التحولات السوسيومجالية والاقتصادية شمال شرق البلاد: تاوريرت نموذجا [رسالة دبلوم الدراسات العليا في جغرافية المدن، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز].

7– المملكة المغربية. (2005). 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025: تقرير الخمسينية، المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك. المغرب.

1.Belrhitri, E. H. (2020). Les mutations socio-spatiales rurales et leurs impacts sur les ressources territoriales : Le cas du couloir Oujda-Taourirt (Maroc-Oriental) [Doctorat d'État en géographie, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Oujda]. 306 pages.

2.Grigori, L. (2012). Les politiques agraires au Maroc 1956-2006 : Un témoignage engagé (M. Aït

Kadi & M. Naciri, Contrib.). Babel Com Impression: El Maârif Al Jadida. 232 pages.

3.Kasahun, A. (2000). Migration to Addis Ababa: An explanation of reasons for migration and employment status at the destination [Unpublished doctoral dissertation]. Addis Ababa University.

4.Kusumo, R. A. B., Kurnia, G., Setiawan, I., & Tirtosudarmo, R. (2023). The interplay of migration dynamics with agricultural paradigm shifts in Indonesia. Society, 11(2), 329–342. https://doi.org/10.33019/society.v11i2.441

5.Newland, K. (2011). Climate change and migration dynamics. Migration Policy Institute.